انعكاسات ظاهرة الفساد على التنمية في المجتمع الليبي

د. بنور ميلاد عمر العماري

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ظاهرة الفساد في المجتمع الليبي، وإظهار قدرٍ من المعلومات التي تعين في التعرف على طبيعة هذه الظاهرة وأسبابها وانعكاساتها، وتحاول إيجاد بعض الحلول والتوصيات المناسبة لها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، الذي يسعى لاكتشاف الواقع بالصورة التي هو عليها من خلال جمع المعلومات والبيانات والحقائق وتفسيرها، واعتمد الباحث في الحصول على هذه المعلومات والحقائق من المصادر المكتبية ، المتمثلة في المراجع ، والرسائل العلمية ، والدوريات المحكمة، والمواقع الالكترونية . وكنت اهم التوصيات:

1- يجب غرس وتنمية الوازع الديني لدى أفراد المجتمع من خلال تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية

2- دعم جهود المؤسسات الرقابية الرسمية والأهلية في التقصي والتدقيق، لكشف الأسباب الحقيقية لظاهرة الفساد.

3- العمل على تفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني وأفراد المجتمع في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منها في المستقبل بالتعاون مع أجهزة الدولة المختصة بذلك.

مقدمة:

إنَّ ظاهرة الفساد بمختلف أشكالها وأنواعها مازالت تشكل مشكلة معاصرة من ضمن المشكلات التي تؤرق المسؤولين والمخططين والباحثين في مختلف المجالات ، فهي ليست ظاهرة جديدة طرأت على المجتمعات الحديثة ، بل إنَّ المجتمعات القديمة عانت منها أيضًا معاناة شديدة ، كما أنَّها ليست ظاهرة محلية ، وإنَّما هي ظاهرة عالمية تختلف حدتها من بلد لآخر ومن مجتمع لآخر، وأشد أنواع الفساد ضررًا ذلك الذي يقع في المجتمعات النامية وخاصة التي تفتقر إلى وجود المنظمات غير الحكومية ، ولم تنضج فيها بعد مؤسسات المجتمع المدني والتي من ضمنها المجتمع الليبي .

إنَّ تنامي الاهتمام العالمي بظاهرة الفساد كان نتيجة مباشرة لعقود طويلة من المعاناة الإنسانية التي وجدت في نهاية المطاف أنَّ هذه الظاهرة الخطيرة التي أخذت تفتك بالمجتمعات البشرية في كل أنحاء العالم هي السبب الرئيسي لسقوط وانحلال الكثير من الحضارات والدول عبر التاريخ ، لذلك ازداد هذا الاهتمام بهذه الظاهرة المدمرة للفرد والمجتمع ، نتيجة لتكاليفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الباهظة ، وخاصة أنَّها أخذت طابعاً جديداً وأشكالاً لم تكن معروفة من قبل ، فتغلغلت في مختلف المجالات ، فجاء التحرك العالمي لمكافحتها والسيطرة على منابعها و تجفيف مصادر تمويلها ، وأصبحت إحدى التحديات التي وضعت على أجندة مناقشات الهيئات والمؤسسات العالمية والتي من أبرزها البنك الدولي ، ومنظمة الشفافية الدولية ، والمجتمع الليبي باعتباره جزء لا يتجزأ من المجتمع العالمي وبوصفه من المجتمعات النامية ، فهو ليس في مأمن من فيروس الفساد ، الذي أصبح وباءً مستفحلاً في معظم مؤسساته خاصة العامة منها ، ما جعل ظاهرة الفساد من أخطر العقبات التي تعاني منها عمليات التنمية فيه منذ سنوات طويلة ، والواقع

JESUS.ORG.LY

الموجود والشواهد الملموسة تبرهن على ذلك والمتمثلة في قيام الكثير من المشاريع التنموية ثم توقفها ، نظراً لما يحدث لها من جرائم فساد مختلفة تعرقل استمرارها ، وقد ازدادت حدَّتها في السنوات الأخيرة، نتيجة للأوضاع التي مر ويمر بها المجتمع الليبي ، ممَّا كان له انعكاساتٌ سلبية على عمليات التنمية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وما يزيد الأمر سوءًا هو نمو فرص ممارسة الفساد في المجتمع الليبي أثناء المراحل الانتقالية ، والفترات التي تشهد تحولات سياسية ، لوجود بيئة خصبة لأصحاب السلطة ، في الكسب غير المشروع ، مستغلين الانقسام السياسي الحاصل ، والنزاعات الداخلية ، والأوضاع الاقتصادية الصعبة ، ورداءة وضعف الأجهزة الرقابية والتشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد ، فنتج عنه فساد الذمم وانتشار الرشوة وسوء الإدارة والمحسوبية والجهوية ، وكثرت حالات الاحتيال على القانون واختلاس الأموال العامة بأرقام خيالية وتهريبها إلى الخارج ، ممَّا أدى إلى تأخر ترتيب الدولة الليبية في سلم مقياس مدركات الفساد لدى منظمة الشفافية الدولية ، فلقد احتل مؤشر إدراك الفساد لليبيا في سنة 2020م عالمياً المركز 173 من أصل 180 دولة ، وتحصلت على 17 نقطة من أصل 100 نقطة. فظاهرة الفساد وما ينتج عنها من انعكاسات اجتماعية واقتصادية سلبية تشكل أحد معوقات عمليات التنمية بنوعيها المادية والبشرية، بسبب الكلفة المادية التي تهدر، بدلاً من توظيفها في تعزيز التنمية وتطويرها، لذلك يجب شن حملات موسعة ضد هذه الظاهرة التي تهدد الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الليبي.

وانطلاقاً من هذه المعطيات رأى الباحث القيام بهذه الدراسة لغرض الكشف عن انعكاسات ظاهرة الفساد على عمليات التنمية في المجتمع الليبي، في محاولة منه لتسليط الضوء على هذه المعادلة الصعبة.

مشكلة الدراسة:

باتت قضية التنمية تشكل مصدر اهتمام الكثير من مؤسسات المجتمع الليبي ومن محاور البحوث الأكاديمية الجارية في الهيئات العلمية، والهيئات التخطيطية، وذلك لأنَّ المجتمع الليبي يمر بمرحلة تحول وتغير تتطلب انتهاج مسلك التنمية من أجل الوصول إلى تحقيق النمو والعدالة الاجتماعية بين أفراده، وتحقيق التقدم الذي تسعى إليه كل المجتمعات الإنسانية "، فقد شهد المجتمع الليبي سلسلة من عمليات التنمية والتحديث تمثلت في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتي بدأت في نهاية خمسينيات القرن الماضي "

(على الحوات:1996)

فالمجتمع الليبي يتمتع بجملة من الموارد والإمكانات التي حباه الله تعالى بها، ممَّا يمكنه من إحداث عمليات تنموية ناجحة، وهذا ما تشير إليه الكثير من الدراسات العلمية والاقتصادية سواء كانت محلية، أو عربية أو أجنبية، إلا أنَّ هناك العديد من التحديات التي وقفت كعقبة أمام هذه الخطط ممَّا أدى إلى عرقلة مسيرتها وتحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، والتي من أهمها ظاهرة الفساد بمختلف مظاهرها، فالمتتبع لمسيرة هذا المجتمع يلاحظ ارتفاع معدل الفساد من سنة إلى أخرى ، حيث أظهر مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2020م ارتفاعاً في مستوى الفساد في ليبيا ، بعدما صنفت في المركز 173 عالمياً من ضمن 180 دولة ، في حين كان ترتيبها 107 عالمياً من ضمن 163 دولة في العام 2006م.

(بوابة الوسط:2006)

ممَّا يجعل ظاهرة الفساد حجر عثرة أمام أغلب الجهود التنموية فيه ، وبالنظر

لخطط التنمية التي وضعت خلال الفترة السابقة نلاحظ أنَّ هذه الخطط كان لها أهداف طموحة، وتشترك فيها العديد من الأجهزة المختصة والتي على رأسها جهاز التخطيط ، وكذلك يقوم بها نخبة من الخبراء الذين لهم خبرة سابقة في هذا المجال ، كما يتم الاستعانة بخبراء من الخارج أي من الدول المتقدمة ، ومن الأمم المتحدة للاستفادة منهم في وضع هذه الخطط ، وكذلك يتم غالباً توفير الإمكانات اللازمة لتنفيذ هذه الخطط ، وخاصة أن المجتمع الليبي يتميز إلى حدٍ كبير بوجود الإمكانيات المادية الكبيرة ، مقارنة بالمجتمعات الأخرى التي قطعت شوطاً في التنمية، رغم قلة إمكانياتها المادية ، ممَّا يعطي مؤشرات على أنَّ خطط التنمية في ليبيا يمكن أن تحقق نجاحاً ، غير أنَّ الناظر إلى واقع الأمر يجد أنَّ المجتمع الليبي رغم الإمكانات الموجودة والتي يمكن من خلالها تحقيق تنمية شاملة ، ونقل المجتمع الليبي من مصاف المجتمعات المتخلفة إلى مصاف المجتمعات الأكثر نمواً إلى حدٍ ما ، إلا أنَّه لازال من أكثر المجتمعات النامية تخلفاً، رغم ما رصد لهذه الخطط من المبالغ المالية الضخمة ، إلا أنَّها لم تحقق أهدافها التي وضعت من أجلها ، وهذا بدوره يقود إلى طرح سؤال أو مجموعة أسئلة مفادها : لماذا لم تنجح أغلب خطط التنمية بالمجتمع الليبي في تحقيق أهدافها بالرغم من تزايد عدد المشروعات، وضخامة حجم الإنفاق الاستثماري المخصص للقطاعات المختلفة ؟ وأين ذهبت تلك الأموال الطائلة التي رصدت لتنفيذ هذه الخطط؟

إنَّ الإجابة ببساطة من وجهة نظرنا كان السبب الأساس والرئيس في عدم نجاح هذه الخطط وأكل نسبة كبيرة من الأموال التي رصدت لها هو ظاهرة الفساد ، وهذا ما يثبته الواقع السائد من أعمال إجرامية تعرضت لها إمكانات تلك الخطط من اختلاس وتهريب إلى الخارج وسرقة ورشوة وسطو على أملاك الدولة الليبية وفساد إداري ... ، فعمليات التنمية لا يمكن أن يكتب لها النجاح المأمول ، وليس لها أمل في أن تحقق أهدافها إلا إذا أحيطت بمناخ من الأمن والاستقرار ، والحدِّ من انتشار ظاهرة الفساد ومعالجة أسبابها والعوامل المؤدية إلى حدوثها ، وذلك من خلال تضافر جهود مكونات المجتمع المتخصصة في سبيل تحقيق ذلك ولأجل توضيح وتبيان ما لظاهرة الفساد من انعكاسات سلبية على عمليات التنمية في المجتمع الليبي ، فقد جاءت هذه الدراسة لغرض الكشف عن الانعكاسات الهدامة على تحقيق ما يصبوا إليه المجتمع الليبي في أهدافه التنموية التي ترتبط بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتسهم في تحقيق النمو والتطور في جميع المجالات .

ولقد اختار الباحث هذا الموضوع تبعاً للاعتبارات التالية:

1- خطورة انعكاسات ظاهرة الفساد وتبعاتها، ذلك لأنَّ انتشار هذا الداء واستشرائه في مجتمع من المجتمعات يعنى تدهور أوضاعه، وما يتبع ذلك من فوضى ومفاسد لا تحمد عقباها، وهذا ما أثبته الواقع الموجود اليوم في المجتمع الليبي.

2- تزايد نسب تفشي ظاهرة الفساد في المجتمع الليبي وخاصة في الآونة الأخيرة، ممَّا أحدث انعكاسات سلبية على عمليات التنمية وبرامجها فيه.

3- توقف الكثير من المشاريع التنموية بالرغم من ضخامة حجم الإنفاق الاستثماري المخصص للقطاعات المختلفة والإمكانات الممنوحة لها ممَّا يدل على وجود عائق وراء هذا التوقف.

4- غياب اهتمام ودور مؤسسات المجتمع الليبي المعنية بالتعامل مع ظاهرة الفساد، واقتصار ذلك على المنظمات والمؤسسات الدولية وخاصة ما بعد ثورة 17 فبراير 2011 م.

JESUS.ORG.LY

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أنَّ عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية تمثل مطلباً حيوياً ووسيلة فعالة لمواجهة متطلبات التغير في المجتمع الليبي، وتأمين الاحتياجات الأساسية لحياة المواطنين، وخاصة في هذه المرحلة، ممَّا يتطلب وعياً كافياً يؤمن خلق إرادة مجتمعية تسهم في تحقيق أهداف عمليات التنمية ومواجهة معوقاتها والتي من أهمها ظاهرة الفساد.

ووفقاً لذلك يمكن تحديد أبرز مكونات أهمية الدراسة الحالية في:

1- قد تفيد معطيات هذه الدراسة في إثراء البناء المعرفي في مجال التعامل مع ظاهرة الفساد والوقاية منها وخاصة على المستوى المحلي.

2- إن دراسة ظاهرة الفساد ومعرفة حجمها يمكن أن تبين للجهات ذات الاختصاص في الدولة مدى فعالية نظم الرقابة والضبط الاجتماعي ووسائله لظاهرة الفساد في المجتمع الليبي.

3- إن مكافحة ظاهرة الفساد ومعالجة انعكاساتها يعد من أهم الجهود التي تسعى إلى الحد من معوقات عمليات التنمية في المجتمع الليبي، وبالتالي توفير قدر من الأموال الطائلة التي يخسرها المجتمع جراء هذه الظاهرة.

4- قد تسهم هذه الدراسة في لفت انتباه الجهات التي تقوم برسم سياسات عمليات التنمية بأنَّ تأخذ في الاعتبار ظاهرة الفساد وانعكاساتها على إمكانات المجتمع.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ظاهرة الفساد في المجتمع الليبي، وإظهار قدرٍ من المعلومات التي تعين في التعرف على طبيعة هذه الظاهرة وأسبابها وانعكاساتها، وتحاول إيجاد بعض الحلول والتوصيات المناسبة لها، ويتمثل هدفها الرئيسي في:

(بيان الانعكاسات التي تحدثها ظاهرة الفساد على عمليات التنمية في المجتمع الليبي) **ويتضمن هذا الهدف الرئيسي مجموعة أهداف فرعية تتمثل في:**

1 ـ التعرف على الفساد من حيث المفهوم والأنواع والأسباب.

2 ـ التعرف على التنمية من حيث المفهوم والأهمية والأهداف والأبعاد.

3 ـ الكشف عن انعكاسات ظاهرة الفساد على عمليات التنمية.

4 ـ الوصول إلى توصيات عملية تفيد في التعامل مع المشكلة المطروحة.

منهج الدراسة:

تعد هذه الدراسة نموذج من الدراسات الوصفية التحليلية، لذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يسعى لاكتشاف الواقع بالصورة التي هو عليها من خلال جمع المعلومات والبيانات والحقائق وتفسيرها، واعتمد الباحث في الحصول على هذه المعلومات والحقائق من المصادر المكتبية، المتمثلة في المراجع، والرسائل العلمية، والدوريات المحكمة، والمواقع الالكترونية.

الفساد من حيث المفهوم والأنواع والأسباب:

أولاً: مفهوم ظاهرة الفساد:

لقد اتخذت ظاهرة الفساد العديد من المظاهر ممَّا صعَّب الفصل بينها؛ نظراً لتداخل المسببات والتأثيرات، وهذا ما جعل الاتفاق حول تعريف موحد ودقيق للفساد غير موحد ولأنَّ الفساد هو في حقيقة الأمر خلل في المنظومة الأخلاقية، فإنَّ جل الإصلاحات والاتفاقيات الدولية انطلقت من تصحيح الخلل الموجود في أخلاقيات الأفراد فكانت مواثيق أخلاقيات المهنة من بين الاستراتيجيات التي صارت تحظى باهتمام بالغ لدى المنظمات المعنية بمكافحة ظاهرة الفساد.

1- مفهوم الفساد من الناحية اللغوية:

لقد وردت كلمة الفساد في معاجم اللغة العربية بمعان متعددة منها: أنَّ الفساد نقيض الصلاح، فَسَدَ ويَفسُدُ وفسُدَ فسادًا وقسودا فهو فاسد. (لسان العرب لابن منظور)، وكذلك بمعنى أخذ المال ظلمًا، والمفسدة ضد المصلحة، واستفسد ضد استصلح.

(القاموس المحيط للفيروز ابادي)

2- مفهوم الفساد من الناحية الاصطلاحية:

يعرف الفساد بأنَّه: خروج عن القانون والنظام أي عدم الالتزام بهما أو استغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية للفرد أو لجماعة معينة، فهو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام، تطلعاً إلى تحقيق مكاسب خاصة مادية أو معنوية. كما يعرف الفساد بأنَّه: مجموعة من الأعمال غير الشرعية والمشبوهة في الوظائف العامة كالرشوة واستغلال النفوذ والمناصب ...، أو استخدام السلطة من أجل المصلحة الخاصة

(فوكراش زوبييدة :2019)

أمَّا منظمة الأمم المتحدة فعرَّفت الفساد على أنَّه: سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص وأنَّه يشمل الرشوة بجميع وجوهها وفي القطاعين العام والخاص والاختلاس بجميع وجوهه والمتاجرة بالنفوذ وإساءة استغلال الوظيفة وتبييض الأموال والثراء غير المشروع وأنشطة الجريمة المنظمة وأنشطة المافيا. (عباسة جيلالي)

ثانياً: أنواع الفساد:

1- الفساد الإداري: يقصد به الخروج على النظم الإدارية المعمول بها في مؤسسات المجتمع سواءً الرسمية أو الأهلية ، لتحقيق مكاسب شخصية بدون وجه حق ، كاستغلال معدات وأدوات وامتيازات العمل لغير المصلحة المخصَّص لها.

2- الفساد السياسي: ويعنى به استغلال النفوذ السياسي لشخص أو حزب لتحقيق مكاسب سياسية ، كتزوير الانتخابات للبقاء في السلطة ، أو تفضيل بعض الانتماءات السياسية وتعيينهم في المناصب أو الحصول على امتيازات غير مشروعة.

3- الفساد الاقتصادي: ويحدث عندما يكون هناك تلاعب بالقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في الدولة لتحقيق مكاسب لشخص أو فئة معينة من الأشخاص مثل التلاعب بموارد المجتمع المالية والاقتصادية كالاختلاس والسرقة ، والاحتكارات ، وتهريب الأموال خارج الدولة وغيرها من الأفعال التي تؤدي إلى هدر موارد المجتمع المالية والاقتصادية.

4- الفساد الاجتماعي: ويقصد به مجموعة السلوكيات الانحرافية التي يقوم بها الموظف عند القيام بعمله وتكون مخالفة للقيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية المعمول بها في المجتمع.

5- الفساد التشريعي: ويحدث عندما تستغل السلطة التشريعية لإصدار قوانين تخدم مصالح معينة لأشخاص معينين أو فئات معينة على حساب الصالح العام.

(هشام مصطفى:2014)

6- الفساد البيئي: ويحدث عندما تتعرض عناصر البيئة الطبيعية للتلف والضرر بحيث تفقد وظائفها الإيجابية الضرورية لحياة الكائنات الحية.

ثالثاً: أسباب الفساد:

1- الأسباب الاقتصادية: وتتمثل في الآتي:

أ- انخفاض مستوى الدخل في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص، وخاصة عندما يكون غير كافي لسد الاحتياجات المعيشية للعامل، فإنَّ ذلك يدفعه إلى استخدام مناصبه لإشباع تلك الاحتياجات بطرق غير مشروعة، فقد أثبتت الدراسات والأبحاث وجود علاقة قوية بين الفقر وجرائم الفساد.

ب - السياسة النقدية والمالية غير العادلة والمتمثلة في الإصدار النقدي إلى درجة الإفراط المؤدي إلى التضخم، الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار، وتدهور القوة الشرائية

JESUS.ORG.LY

للمواطن الليبي، ممَّا دفع بعض العاملين بمؤسسات المجتمع لارتكاب بعض مظاهر الفساد كالرشوة والاختلاس والسرقة لمواجهة متطلبات المعيشة الصعبة.

ج ـ تكليف الأجهزة الحكومية أو القطاع العام بأعباء ومهام تتطلبها برامج التنمية وما يستلزمه ذلك من منحها صلاحيات واسعة ومدها بموازنات واعتمادات مالية كبيرة، دون تمكينها من بناء مؤسساتها وتطوير قدراتها وتأهيل كوادرها وتحسين قياداتها ضد احتمالات الانحراف والاستغلال أو إخضاعها للمتابعة والرقابة والمسائلة، فتتصرف في المال العام دون رقابة مالية أو محاسبة وهذا يعد ملائمًا لانتشار ظاهرة الفساد.

د ـ التحول السريع نحو القطاع الخاص وبيع المؤسسات والمرافق الحكومية للشركات الخاصة الوطنية أو الأجنبية - وهو ما يعرف بنظام الخصخصة - ممَّا يسمح للوسطاء والسماسرة والوكلاء بعقد الصفقات ودفع العمولات لشراء الشركات الحكومية بأقل من قيمتها.

هـ ـ تؤدي الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها المجتمعات بسبب الحروب والكوارث إلى قلة المعروض من السلع والخدمات، ومن ثم يزداد الطلب عليها ممَّا ينتج عنه ظهور السوق السوداء، بالإضافة إلى التحايل والرشوة لتجاوز القوانين والإجراءات التعسفية التي يتم فرضها في الظروف الاستثنائية.

و ـ حصول عدد من الفئات في بعض الوظائف على دخول إضافية دون وجود معيار واضح يحكمها، أو مقابل عمل حقيقي لها وذلك تحت مسميات مختلفة وبدرجات متفاوتة من الشرعية، كل ذلك أدى إلى تمتع تلك الفئات بالدخول الإضافية مع حرمان فئات واسعة أخرى منها، ممَّا دعا تلك الفئات إلى الفساد وتقبل الرشوة أو على الأقل تبريرها أمام أنفسهم.

2ـ الأسباب الاجتماعية: وتتمثل في الآتي : (عادل عبد العزيز:2008)

أـ ضعف الوازع الديني لدى بعض الأفراد، وغياب الضمير والإسراف في إشباع الرغبات والشهوات بكل الوسائل سواء بطريق مشروع أو غير مشروع ممَّا يؤدي إلى الرشوة والسرقة وغيرها من مظاهر الفساد في المجتمع.

ب ـ تدني مستوى تحصين مؤسسات التنشئة الاجتماعية للنشء ضد الظواهر السلبية والهدامة للمجتمع، ممَّا أوجد أرض خصبة لظهور وانتشار ظاهرة الفساد، في ظل شيوع الأعراف والتقاليد الاجتماعية الفاسدة وغياب الوعي الاجتماعي بها.

ج ـ بعض العادات الاجتماعية السيئة لدى بعض المسئولين والعاملين بمؤسسات الدولة، كعدم الوعي بأهمية الوقت وعدم الالتزام بالمواعيد وضعف الاهتمام بالملكية العامة والمبالغة في تزيين المكاتب الحكومية وإساءة استخدام إمكانيات وموارد هذه المؤسسات لأغراض شخصية.

د ـ توظيف الانتماءات القبلية والجهوية والطائفية والعلاقات الأسرية في التعامل الرسمي وفي الضغط على القيادات لتحقيق مكاسب ومزايا شخصية بغير وجه حق.

هـ ـ شيوع عادة التستر على المقصرين والمخالفين والتغاضي عن الانحرافات والتجاوزات والتساهل مع حالات التزوير والاستغلال ممَّا يؤدي إلى اتساع بؤر الفساد في المجتمع. (عامر الكبيسي:2007)

ج ـ غياب دور مؤسسات المجتمع المدني في مراقبة ومتابعة سير الأعمال والخدمات العامة في المجتمع.

د ـ مركزية الإدارات الحكومية، وانتشار البيروقراطية وجمود الأنظمة والتشريعات في مقابلة تطور احتياجات أفراد المجتمع.

هـ ـ استغلال المناصب في استقطاب المؤيدين وكسب تأييدهم بوسائل غير مشروعة، كشراء الأصوات من الناخبين بمبالغ مالية نقدية أو عينية، وبعد الوصول

للمنصب يعمل الموظف على استعادة تلك المبالغ التي أنفقها بطرق غير مشروعة، ممَّا يجعل التصويت على مشروعات القوانين والآليات التي تمر من خلالها وسائل وأساليب لعقد الصفقات وتبادل المنافع الشخصية. (هشام مصطفى:2014).

4- الأسباب القانونية والقضائية: وتتمثل في الآتي: (عاطف وليم أندرواس:2005)

أ- عدم صياغة القوانين بدقة ووضوح ممَّا يجعلها قابلة للتفسير بشكل خاطئ، يستغله بعض المسؤولين، إضافة إلى ذلك أنَّ تلك القوانين قد تمنح بعض المسؤولين صلاحيات واسعة وكبيرة ممَّا يجعل المجال أمامهم مفتوحًا للفساد.

ب - اعتماد الأجهزة القضائية والأمنية على الأساليب التقليدية في التحقيق وإثبات التهم وعدم مواكبة المستجدات التي تستخدمها شبكات الفساد وعصابات التزوير والرشوة ممَّا يؤدي إلى بقاء تلك العناصر حرة طليقة.

ج - قيام بعض المتورطين في عمليات الفساد بتجنيد بعض القضاة ليتولوا عن قصد حمايتهم مقابل ما يقدم لهم من مبالغ نقدية كبيرة وهدايا عينية يتعذر الحصول عليها بالطرق المشروعة.

د - قيام بعض المحامين بتولي الدفاع عن قضايا ظاهرة الفساد مقابل مبالغ كبيرة متعهدين سلفًا ببراءة المتهمين فيها من خلال التواطؤ مع بعض القضاة الذين يمارسون سلطتهم من خلال الأحكام التي يصدرونها، أو من خلال الأساليب غير القانونية التي يتبعونها.

هـ - وجود بعض الثغرات في القوانين والأنظمة واللوائح وعدم المبادرة إلى إصلاحها ومعالجتها مما يعطي الفرصة لبعض المسؤولين للنفاذ من خلالها ومخالفة القوانين أو محاباة البعض على حساب البعض الآخر مما يفتح مجالاً كبيرًا للفساد.

5- الأسباب الإدارية والمؤسسية: وتتلخص في الآتي:

أ- تكليف الجهات الخدمية في المجتمع بأعباء ووظائف تفوق قدرتها وإمكاناتها البشرية والمادية، الأمر الذي يجعل العاملين عاجزين عن إنجاز الأعمال أو تأخيرها ممَّا يضطرهم إلى الأساليب الملتوية لإنجازها، ومن هذه الأساليب الرشوة التي تعد من أبرز مظاهر الفساد.

ب - منح بعض الجهات والمؤسسات صلاحيات واسعة تعطيها الحق في إدارة شؤونها بصيغ لا مركزية دون إخضاعها للرقابة، أو متابعتها بصفة مستمرة ممَّا يشجع بعض القائمين عليها إلى إساءة استغلال سلطاتهم لتحقيق مصالحهم الخاصة أو لخدمة فئة على حساب فئات أخرى.

ج - التوسع في إقامة المؤسسات والهيئات العامة التي تتمتع بالاستقلال المالي والإداري ووضع الموارد والإمكانيات الكبيرة تحت تصرفها والتساهل في اختيار القيادات الإدارية غير المؤهلة لإدارتها وعدم الاهتمام ببرامج التدريب والإعداد والتقويم التي تجنبهم الانحراف وسوء التصرف وتحذرهم من التورط في قضايا الفساد.

د - غياب آليات المساءلة والشفافية.

التنمية من حيث: المفهوم والأهمية والأهداف والأبعاد:

أولاً: مفهوم التنمية:

إنَّ مفهوم التنمية متعدد الأبعاد يستهدف تحقيق التقدم الشامل، ويستخدم بمعنى الزيادة من رفع مستوى المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، كما أنَّه يعني التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها، وترتبط التنمية من حيث أهدافها وتصوراتها وعملياتها بالإطار الفكري للمجتمع.

(عبدالرحمن عيسوي:1988)

JESUS.ORG.LY

فالتنمية في أبسط معانيها تعني: " مجموعة من الوسائل العامة من أجل تحسين جميع نواحي الحياة في المجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات عن عزلتها لتشارك إيجابياً في الحياة القومية، وتساهم في تقدم البلاد".

(عادل مختار:1993)

وبالرغم من تعدد المفاهيم للتنمية، إلا أنَّها تعني إحداث تغيير ايجابي مقصود وهادف ومخطط له لإحداث زيادة سريعة وتراكمية مرهونة بزمن ووقت معين، ولا يقتصر هذا التغيير على جانب دون آخر؛ بل الجانب الكمي والكيفي معاً، سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية من أجل تنمية القدرات، وإشباع الحاجات لكل أفراد المجتمع وتحقيق التقدم وقهر التخلف. فهي تغيير مقصود وموجه يؤثر ويتأثر بالبناء الاجتماعي للمجتمع، والذي يمثل نسقاً من النظم الاجتماعية المترابطة، فأي تغيير يحدث في نظام من هذه النظم يؤدي إلى تغييرات في النظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع.

ثانياً: أهمية التنمية:

إنَّ أهمية التنمية تكمن في قدرتها على إعادة بناء التركيب الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات النامية التي تتصف بكونها أمماً شابة ، أدى إلى وفرة الأيدي العاملة بدرجة تفوق احتياجات سوق العمل ، ولصعوبة وقصور أساليب التعليم نتج عن ذلك وجود قلة من الأيدي العاملة الفنية المناسبة للنمو الاقتصادي الحقيقي للبلاد ، الأمر الذي ترتب عليه أنَّ يصبح الطلب على العمل كبيراً ، وأصبحت المجتمعات تحت ضغط اجتماعي كبير لتوفير فرص العمل ، ونتيجة لهذه المعطيات الاجتماعية والظروف الاقتصادية أضحت التنمية بالنسبة لهذه المجتمعات تخطيطاً اقتصادياً يخلق مشروعات اقتصادية توفر فرص العمل وتمتص القوى العاملة المتزايدة في هذه المجتمعات ، وإذا كانت التنمية تخلق فرصاً لعلاج التناقض الصارخ في مستويات المعيشة بين أفراد المجتمع الواحد فإنَّها تحقق كذلك إحلال التنافس الإنتاجي محل الصراع الطبقي الذي يتسبب في كثير من المشاكل والمآسي الإنسانية ، حيث إنَّ هذه المجتمعات تنظر للتنمية بوصفها أملا وأداة اقتصادية واجتماعية، تسعى إلى تحسين ورفع مستوى معيشة أبناء الفئات الاجتماعية ذات المستوى المنخفض في الحياة ، فخلق تجانس اجتماعي وعدالة اجتماعية بين مختلف الشرائح الاجتماعية سيكون بمثابة صمام الأمان من خطر التناقضات الاجتماعية ، والصراع الطبقي في هذه المجتمعات .

ثالثاً: أهداف التنمية:

1- زيادة الدخل الوطني الحقيقي المتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المتاحة بالاستعانة بالموارد الأساسية المتمثلة في العنصر البشري والكفاءات المدربة.

2- رفع مستوى المعيشة، وذلك من خلال تحقيق وتوفير الضرورات المادية والأساسية للحياة، وإيجاد نظام توزيع عادل للدخل بصورة بعيدة عن الاختلال في التوزيع، أي أن كل فرد ينعم بثمار التنمية بعيداً عن استغلال واحتكار طبقة أصحاب النشاط الاقتصادي، فعملية تقليل التفاوت في الدخول تساهم في إيجاد شعور الأغلبية بالعدالة وجني ثمار جهودهم.

3- بناء الأساس المادي للتقدم من خلال التوسع في بعض القطاعات الحيوية الضرورية من الناحية الاقتصادية والتقنية مما يعني بناء هيكل إنتاجي يسهم في نمو الاقتصاد، ممَّا يودي إلى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال زيادة الإنتاج، وتحقيق الكفاية في الاستهلاك المحلي، وتحقيق فائض للتصدير يستخدم ويستثمر في عمليات تزايد الإنتاج، كما أنَّ زيادة الدخل القومي والفردي تعمل على تحقيق الرفاهية الاجتماعية للأفراد.

4- تهدف التنمية إلى إشباع الحاجات الأساسية المتمثلة في الغذاء والشراب والمسكن، ثم الحاجات الاقتصادية، كالعمل والإنتاج والتبادل والاستهلاك، كذلك الحاجات النفسية كالشعور بالأمن والطمأنينة والراحة النفسية والاستقرار، وأخيرا الحاجات الاجتماعية للأفراد كالتعليم والصحة والترويح ومراعاة القيم الدينية والمعايير الخلقية.

5- تحقيق التكامل والتوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وذلك بتهيئة كافة الظروف الوسائل والتجهيزات التي تعمل على إنجاح المشروعات وتوفير الآلات بما يسهم في تحقيق التنمية والقضاء على أسباب الصراع والنزاع بين الأفراد والجماعات، وتهيئة الفرص المتكافئة حسب القدرات والمهارات والمساواة في الحقوق والواجبات والمشاركة الشعبية لأفراد المجتمع بفكرهم وآرائهم وعملهم، وتنسيق العمل بين جميع العاملين في مجالات التنمية. (رفعت إبراهيم:1987)

رابعاً: أبعاد التنمية:

1- البعد الاجتماعي:

إنَّ للبعد الاجتماعي أهمية كبرى في عمليات التنمية ، حيث أنَّ المعوقات الاجتماعية تجعل المجتمعات متخلفة غير قادرة على إحداث تنمية ناجحة ، والتي منها : انتشار الأمية والأمراض المزمنة والفقر وارتفاع معدلات الفساد والجريمة ، وكذلك ضعف العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات في المجتمع ، وانتشار العادات والتقاليد البالية القديمة وتمسك أفراد المجتمع بها ، وبالتالي فإن عملية التنمية لا يمكن تحقيقها في مجتمع يسوده الجهل والفساد ، ولا يدرك أهميتها ولا يسعى إلى تحقيقها وهو مكبل بعادات وتقاليد قديمة ، ممَّا يستوجب على المجتمع ، الذي هو في طريقه للتنمية أنَّ يعمل على معالجة هذه المعوقات بطرق علمية ناجحة، كإيجاد صيغ معينة تعمل على تقوية العلاقات بين الأفراد ، وخلق نماذج جديدة من العادات والتقاليد تحل محل القديمة ، والعمل على نشر الثقافة بين أفراد المجتمع ، على أساس أنَّ التنمية هي شكل من أشكال التغيير الاجتماعي تتم اعتماداً على مستوى الثقافة في أي مجتمع من المجتمعات ، ومع استمرار انتشار الثقافة في أي مجتمع من المجتمعات ومع الوقت تتحول المجتمعات من التخلف إلى التقدم ، ومعها أيضاً تحل القيم والعلاقات الجديدة محل القيم والعلاقات التقليدية ، كما يجب التركيز على العمل بكافة المجالات والقدرات لتغيير الواقع الاجتماعي القديم بواقع جديد ينسجم وأهداف مراحل التنمية ، وتغيير المجتمع لهذا الواقع يكون عن طريق بناء الفرد ، باعتباره الأداة المهمة والرئيسة في تحقيق أهداف التنمية وأداة كل أشكال التطور والتقدم ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال نشر الأفكار التنموية والشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية . وفي هذا الصدد يؤكد (محمد الجوهري) على أن البعد الاجتماعي هو أهم أبعاد التنمية وأكثرها حسماً.

2- البعد الاقتصادي:

إنَّ للبعد الاقتصادي أهمية خاصة ،وذلك لأنَّ عملية التنمية تحتاج للعديد من الإمكانات الاقتصادية لتوظيفها واستخدامها في مفاصل التنمية المختلفة ، فعندما تتوفر الأموال اللازمة للمجتمع، فإنَّ ذلك يمكنه من تحقيق ثورة ضد أهم معوقات عملية التنمية وهي:(الفقر، والجهل، والمرض ،والجريمة) وتحقيق عمليات تنموية ناجحة - إذا تحقق نجاح على صعيد أبعاد التنمية الأخرى أيضاً - فالتنمية الاقتصادية وحدها أصبحت غير كافية لتحقيق تطلعات أفراد المجتمعات النامية ، وذلك لأنَّ الفرد في أي مجتمع من هذه المجتمعات بات يطمح إلى المزيد ولا يقتنع بما يتوفر له من سكن وغذاء، بل يطمح إلى أنَّ تتوفر له الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الطيبة ، وهذا يعني أنَّ تكون عملية التنمية شاملة لجميع جوانب الحياة في

JESUS.ORG.LY

المجتمع وأن توفر لها الحماية والوقاية من ظاهرة الفساد .

3- البعد الثقافي:

إنَّ البعد الثقافي لا يقل أهمية عن البعدين السابقين، وذلك لأنَّ تزويد أفراد المجتمع بالثقافة الراقية التي تنمي الأفكار والعقول، فنياً وعلمياً في جميع مجالات الحياة، وتنمي شخصية الفرد بالمجتمع وتحفزه على المشاركة في مشاريع التنمية والإحساس بأهميتها وإدراك أهدافها وغاياتها، كما تجعله يؤمن بأنَّ الانتقال من مجتمع نام إلى آخر متطور ومتقدم هو من الأهداف الوطنية السامية، ويكون ذلك من خلال تكوين الفرد المثقف الذي يستطيع فهم وإدراك أبعاد عمليات التنمية ، والقضاء على السلوكيات والأفكار البالية المعوقة للتنمية من مظاهر فساد وعادات وتقاليد قديمة ، واستبدالها بقيم تتميز بالوعي والنضوج والخلق والإبداع وتفتح الآفاق في المجالات المتعددة . وممَّا يؤكد على أهمية هذا البعد اهتمام هيئة الأمم المتحدة به من خلال منظمة اليونسكو التي أعطت للبعد الثقافي اهتماماً خاصاً في كتاب قام بإعداده عدد من خبرائها والذي جاء **بعنوان :(التنمية الثقافية ، تجارب إقليمية)** ، وقد أشار هذا الكتاب إلى أنَّ التنمية الثقافية هي في بعض الأوجه غاية التنمية المتكاملة ، وهذا ما دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اتخاذ القرار بإعلان الفترة من (1988 - 1997 م) عقداً عالمياً للتنمية الثقافية تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو ، وتركزت خطة عمل العقد (عشر سنوات) على عدة أهداف رئيسة منها:

- مراعاة البعد الثقافي للتنمية.
- تأكيد الذاتيات الثقافية.
- النهوض بالتعاون الثقافي الدولي.

(إبراهيم عبد الله :1996)

فالبعد الثقافي يركز على تحرير عقول أفراد المجتمع من التخلف ، وبعض العادات السيئة كالأنانية والفساد واحتقار العمل اليدوي، وإتاحة الفرصة للعمل بنشاط، وفعالية تمكن من استخدام الأسلوب العلمي، وتنمية القدرة على الإبداع والابتكار، والابتعاد عن العشائرية والقبلية الضيقة، والتمسك بنظام سليم للقيم يحافظ على شخصية أفراد المجتمع وأصالتها وهويتها، والأخذ بأسباب الحضارة العالمية ، والتركيز على الحرية والعدالة الاجتماعية ، والاعتماد على البحث العلمي والتكنولوجيا ، لتعديل أساليب العمل وطبيعته ، وزيادة الإنتاج وتعزيز احترام العمل المهني .

(عبد الجابر تيم وآخرون:1996)

انعكاسات ظاهرة الفساد على عمليات التنمية:

تعتبر ظاهرة الفساد من الظواهر ذات الانعكاسات السلبية المتعددة والمتنوعة في أي مجتمع من المجتمعات، سواءً من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية ...، فقد أُثْبِتَ في عدة دراسات أنَّ ظاهرة الفساد لها انعكاسات سلبية على مستويات المعيشة والفقر والبطالة ونوعية الخدمات والتجارة ودخل الفرد وخلافه من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفيما يلي أهم هذه **الانعكاسات السلبية:**

أولاً: الانعكاسات الاجتماعية:

إنَّ الانعكاسات الاجتماعية التي تنجم عن ظاهرة الفساد لا يمكن حصرها بكل بساطة، وذلك بسبب تشابك هذه الانعكاسات بين جميع مكونات المجتمع الواحد ، فتصيب آثارها الفرد والأسرة والمجتمع ، بل إنَّ الأمر يعد من الصعوبة بمكان لنسبية هذه الانعكاسات من جانب ، ولاتصالها بأبعاد قيمية ومادية من جانب آخر ، غير أنَّه من الناحية النظرية يمكن النظر إلى هذه الانعكاسات على مستوى المجتمع ككل ، فكل جريمة فساد مهما كان نوعها ونمطها وحجمها تؤثر سلبا على المجتمع بأكمله ، فتهدد أمنه واستقراره ، وينتج عنها انعكاسات

اجتماعية سلبية ، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع ، والتي من أهمها :

تبديد شعور الفرد بالمسؤولية الإيجابية، والوظيفية حيال مجتمعه وتصدع النسيج الاجتماعي، وهي من الانعكاسات الاجتماعية الخطيرة على عمليات التنمية ، لأنَّ عدم إخلاص الشخص في عمله والتغيب عنه والتقصير في أدائه ، والإخلال بقواعد العمل في شكل اختلاس الأموال وتزوير المستندات وتقديم الخدمات غير المشروعة عبر الوظيفة ، تكون محصلة ذلك زيادة عدم المساواة وغياب العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد ، وظهور طبقة تعمل على نشر الفساد لتحقيق مصالحها الخاصة ، بدلاً من المصلحة العامة ، وإلى خلخلة القيم الأخلاقية، والإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع ، وبروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار السلوكيات المنحرفة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص ، كما يؤدي ذلك إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام والشعور بالظلم لدى الغالبية ، ممَّا يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع ، وانتشار الفقر وزيادة حجم الجماعات المهمشة والمتضررة ، ويشجع على بروز ثقافة الفساد في المجتمع ككل ،حيث تجعل هذه الثقافة المسؤولين الحكوميين يحرصون على عدم تغيير اللوائح والقواعد التي اغتنوا بسببها ، كما يدفع انتشار ظاهرة الفساد إلى التشكيك في فعالية سيادة دولة القانون ، وفقدان الثقة والأمانة ، وترسيخ طبائع الفساد لدى أفراد المجتمع ، كما أنَّ ظاهرة الفساد تعيق أداء المؤسسات الاجتماعية لوظائفها ، وتهدد النماء والتطور الاجتماعي ، حيث بسبب غياب الشفافية والنزاهة يحدث تعثر وإرباك في مسار الحياة الاجتماعية في المجتمع ومن تم تخلفه عن ركب التطور والتقدم وهذا ينعكس سلباً على عمليات التنمية خاصة إذا كان المجتمع من المجتمعات النامية كالمجتمع الليبي .

ثانياً: الانعكاسات الاقتصادية:

مما لا شك فيه أنَّ لظاهرة الفساد انعكاسات سلبية ومدمرة على كافة القطاعات والأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعتبر هذه الظاهرة من أخطر عوامل إحداث الأزمات الاقتصادية من خلال ما تخلفه جرائم الفساد من استلاب للمال العام والتعامل بالرشوة والاحتيال على القانون، والسطو على الأملاك العامة، من مضار ترهق كاهل المجتمع، وخاصةً عندما يتم تبديد أموال المجتمع في المصالح الخاصة لقلة من أفراده، بدلاً من صرفها على القطاعات الخدمية التي خصصت لها أصلا والتي يحتاجها المجتمع ككل. فظاهرة الفساد تعد من أهم معوقات التنمية، لأنَّها إذا ما انتشرت في مجتمع ما فإنَّها تؤثر على اقتصادياته بالسلب وتخلق العديد من المشاكل التي تكون سبباً في عرقلة عمليات التنمية، فانعكاساتها السلبية من الحقائق التي لا يشك في كونها عامل من عوامل هدم المجتمع ومعوقا من معوقات التنمية. والمجتمعات التي لا يمكنها مكافحة ظاهرة الفساد والحد منها، لا يمكن أن يستمر لها البقاء، وحتى إذا ما بقيت فإنه من وجهة نظر الاقتصاديين لن يتحقق لها التقدم والازدهار، فعندما تكون الأموال من السهل السطو عليها لن يكون هناك حافز على الاستثمار، وتُهَرَّب الأموال المحلية إلى الخارج، لأن الفساد يمنع وجود بيئة حرة تنافسية والتي تشكل شرطاً لبقاء الاستثمارات المحلية وقدوم الاستثمارات الأجنبية، وهذا يؤدي إلى انتشار البطالة والفقر وتقليص فرص العمل في المجتمع. لذلك تعد ظاهرة الفساد معوقًا من أهم معوقات عمليات التنمية، والمسئول الأول عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع.

JESUS.ORG.LY

ثالثاً: الانعكاسات الإدارية:

إنَّ قصور وتخلف العمل الإداري بسبب الكثير من الظواهر السلبية وخاصة ظاهرة الفساد يؤدي إلى الحيلولة دون تحقيق الاستفادة الكاملة من استغلال الموارد الموجودة والمتاحة في المجتمع ، ممَّا يشكل عائقاً أساسياً من معوقات التنمية في المجتمع ، فوضع الرجل غير المناسب في المناصب الحساسة ، وتفشي المحسوبية والوساطة على حساب القدرات الذاتية والكفاءات ، وتكوين التجمعات داخل المجتمع على كافة المستويات التي تدين بالولاء لمراكز القوى ولا تخضع لسلطة المستويات الإدارية أو المؤسسات الرقابية والقضائية ، والسرعة في تغيير القيادات الإدارية ، والقوانين والقرارات التي تحكم النشاط الاقتصادي ، ممَّا أوجد حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار انعكست بدورها على عمليات التنمية ، وهذا ما أكده تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي سنة1997م بأنه في استبيان موجه لقرابة 150 مسؤولاً من 60 دولة نامية حول معوقات التنمية ، فكانت الإجابة أن الفساد أكبر معوق للتنمية.

رابعاً: الانعكاسات السياسية:

إنَّ انتشار ظاهرة الفساد داخل المجتمع يؤدي إلى الإضرار بالاستقرار السياسي، وتدني مستوى الدخل والصراع، داخل النخبة الحاكمة وفساد الإدارة وتسلطها وتردي الأوضاع على كل المستويات، كما يؤدي استفحال ظاهرة الفساد إلى هجرة الكفاءات نظراً لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في أشغال المناصب العامة وشيوع أنظمة التوزيع غير العادل، حيث تتمتع نسبة ضئيلة من المجتمع بمزايا كبيرة، بينما يواجه الأغلبية ظروفاً معيشية صعبة ، فضلاً عن تفشي السلوكيات السيئة كالجشع والنهب واللامبالاة ، لذلك تعد ظاهرة الفساد أكبر من أن تكون مسألة اقتصادية، بل إن تصنيفها على أنها مسألة اقتصادية يعتبر تقليلاً من الأثر الحقيقي لهذه الظاهرة على المجتمع ، فضلاً عن كونها تقضي على هيبة القانون ، وتؤدي إلى انهيار شديد في البيئة الاجتماعية والثقافية ، وعندما يتقبل المواطنين ظاهرة الفساد كأسلوب في العمل وطريقة للحصول على المزايا في المجتمع يبدأ النسيج الأخلاقي المجتمعي في الانهيار وتشيع روح اليأس بين أبناء المجتمع .

(خليل عطا الله:2008)

ممَّا يُشعر المواطن بعدم مسؤوليته عن الممتلكات العامة، ويدمرها اعتقاداً منه أنه يدمر ممتلكات الحكومة لا ممتلكاته، وهذا يعد من الانعكاسات الخطيرة على عمليات التنمية في المجتمع.

التوصيات:

1- يجب غرس وتنمية الوازع الديني لدى أفراد المجتمع من خلال تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية بما فيها وسائل الإعلام المختلفة، لتربية الفرد على أن الفساد جريمة كبرى وأن من يفعلها فإنه يتسبب في إلحاق الضرر بنفسه وبأسرته وبمجتمعه.

2- دعم جهود المؤسسات الرقابية الرسمية والأهلية في التقصي والتدقيق، لكشف الأسباب الحقيقية لظاهرة الفساد، ونشر البيانات والمعلومات حولها للمهتمين بالموضوع من الجهات الرسمية المحلية والدولية والباحثين حتى يتم تقديم المقترحات المتعلقة بسياسات وخطط مكافحتها والوقاية منها في المستقبل.

3- العمل على تفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني وأفراد المجتمع في المشاركة الفاعلة والنشطة في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منها في المستقبل بالتعاون مع أجهزة الدولة المختصة بذلك.

4- تبني واعتماد خطط لاختيار عناصر قيادية ذات خلق ونزاهة وقدرة وكفاءة، وخاصة لمن يتولى منصباً قيادياً في المؤسسات الخدمية المهمة في حياة المواطن

وتبسيط الإجراءات الإدارية فيها، حتى لا تكون سبباً في وجود ظاهرة الفساد.

5- توجيه كافة الجهود نحو تحسين مستوى معيشة الأفراد والأسر بالمجتمع الليبي، من خلال سياسات اقتصادية علمية مدروسة، وإعادة النظر في نظام المرتبات والأجور والمكافآت وتطلعات أفراد المجتمع وإشباع احتياجاتهم وخاصة الضرورية منها بالطرق المشروعة.

6- وضع استراتيجيات تربوية وتعليمية ذات أبعاد اجتماعية، وثقافية، واقتصادية، تستهدف تعزيز روح المواطنة لدى النشء، من خلال الالتزام بالقيم والقوانين المعمول بها في مؤسسات المجتمع، وتعزيز الانتماء والاهتمام بجميع قضايا المجتمع.

7- العمل على تصميم وتنفيذ برامج توعوية عبر وسائل الأعلام المختلفة، وبطرق مبتكرة لبيان انعكاسات ظاهرة الفساد الهدامة على عمليات التنمية وكيفية مكافحتها والوقاية منها في المستقبل، وذلك لخلق رأي عام يرفض ظاهرة الفساد دينيا وأخلاقيا.

8 - فرض سيادة القانون على الجميع، وضرورة التأكيد من خلال الممارسة الفعلية والعملية على أنه لا يوجد فرد فوق القانون وكشف هوية الفاسدين سواء كانوا أفراد أو جماعات ومعاقبتهم بأشد العقوبات.

9 - توفير الحماية والأمان للأجهزة الرقابية وأجهزة المساءلة، سواءً الرسمية أو الأهلية، وذلك لأن عملهم فيه نوع من المخاطرة، وأن يكون عندهم من الصلاحيات والمميزات التي تساعدهم على أداء عملهم بأمان.

10- التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والاستفادة من البرامج الدولية الرامية إلى مكافحة ظاهرة الفساد والحد منها في المستقبل.

المراجع:

1- القاموس المحيط للفيروز ابادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2.
2- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، ج 3.
3- إبراهيم عبد الله المسلمي، تنمية المجتمع المحلي، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 1996 م.
4- بوابة افريقيا، دولة الفساد تتمدد، www . afrigatenews. net
5- بوابة الوسط، ليبيا تحافظ على مستوى الأكثر فساداً في العالم، alwasat.ly/news
6- خليل عطا الله، الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر 2008 م.
7- رفعت إبراهيم بشير، التغير الاجتماعي والتنمية في دول الخليج العربية، ذات السلاسل، الكويت، 1987 م.
8- عادل عبد العزيز السن، مكافحة الفساد الإداري والمالي، مؤتمر الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، القاهرة، مصر، 2008 م.
9- عادل مختار الهواري، التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1993م.
10- عاطف وليم أندرواس، الاقتصاد الظلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005 م.
11- عامر الكبيسي، الفساد الإداري، المجلة العربية للإدارة، يونيو 2000 م.
12- عباسة جيلالي، مظاهر ظاهرة الفساد وأشكالها وتأثيراتها، جامعة وهران، الجزائر، ب ت.
13- عبد الرحمن عيسوي، الإسلام والتنمية البشرية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1988م.
14- عبد الجابر تيم وآخرون، مستقبل التنمية في الوطن العربي، عمان، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 1996م.

JESUS.ORG.LY

15- علي الحوات، علم الاجتماع الريفي، مالطا، منشورات elga، 1996 م
16- فوكراش زوبييدة، مقياس أخلاقيات المهنة والفساد، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2019 م.
17- محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث،
18- هشام مصطفى محمد سالم، الفساد الاقتصادي وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الاسلامي والوضعي، جامعة الأزهر، القاهرة، 2014م .

الجمعية الليبية للمناهج واستراتيجيات التدريس
مجلة علوم التربية